مجتمع

أستراليا: تعديل وزاري بعد اتهامات بالاغتصاب

جُرّد اثنان من أبرز أعضاء الحكومة الأسترالية، أمس الإثنين، من حقيبتَيهما وتمّ خفض رتبتَيهما في السلطة التنفيذية على أثر فضيحتَي اغتصاب زعزعتا الحياة السياسية في البلاد وأرغمتا رئيس الوزراء سكوت موريسون على إجراء التعديل الوزاري. وأعلن موريسون تبديل وزيرة الدفاع ليندا رينولدز والمدّعي العام كريستيان بورتر الذي يشغل منصب كبير المستشارين العدليين للحكومة، في حين أشار إلى ترقية عدد من النساء داخل الحكومة، مؤكداً أنّ الفريق الجديد يتميز بـ«أكبر تمثيل للنساء» في تاريخ الحكومات الأسترالية. (فرانس برس)

الإكوادور: اكتشاف 185 سلحفاة داخل حقيبة سفر

اكتشفت سلطات مطار الإكوادور ومحمية غالاباغوس الوطنية في حقيبة سفر نحو 185 سلحفاة من بينها عشر نافقة، كان حاملها يعتزم نقلها من الأرخبيل إلى البر الرئيسي، على ما أفادت وزارة البيئة الإكوادورية، يوم الأحد. وأوضحت الوزارة على «تويتر» أن «185 سلحفاة اكتشفت في حقيبة بمطار بالترا كان يتم نقلها إلى البر الرئيسي للإكوادور». وتقع جزر غالاباغوس على بعد ألف كيلومتر من الساحل الإكوادوري، وتتميز بنباتات وحيوانات فريدة من نوعها. وأشارت الوزارة إلى أن اكتشاف السلاحف جرى «خلال تفتيش روتيني». (فرانس برس)

هاجس خسارة الذوق والشم

بعد ثلاثة أيام على رصد إصابتها بفيروس كورونا الجديد، في مارس/آذار 2020، فقدت إليزابيت ميدينا، حاستي الشمّ والذوق. وبعد عام، تخشى الأميركية، البالغة 38 عاماً، ألاّ تستعيد هاتين الحاستين. راجعت هذه المستشارة المدرسية في نيويورك، أطباء من اختصاصات مختلفة، كما استخدمت بخاخات للأنف، وانضمت إلى مجموعة مرضى يجربون علاجاً محضراً من زيت السمك. ولتحفيز حاسة الشم، تضع إليزابيت كميات كبيرة من التوابل في أطباقها، ومن الأعشاب العطرية في الشاي، كما لا تتوقف عن شمّ سوار معطّر بالزيوت الأساسية. لكنّ هذه الجهود ذهبت هباء. فهذه الأمّ لطفلين تقول إنّها فقدت الكثير من الملذّات اليومية، من بينها الأكل والطهو. كذلك، انعكست الحالة سلباً على وضعها النفسي. تنتمي إليزابيت ميدينا إلى مجموعة متنامية من الأشخاص الذين فقدوا حاسة الشم، وهو اضطراب بقي مجهولاً وجرى التقليل من أهميته طويلاً، قبل أن يصبح من الأعراض الرئيسية لكورونا. وفيما يستعيد أكثرية الأشخاص الذين يفقدون الشم والذوق بسبب كورونا هاتين الحاستين في غضون ثلاثة أسابيع إلى أربعة «تستمر هذه الحالات أشهراً لدى 10 في المائة إلى 15 في المائة» وفق الاختصاصية النفسية في جامعة «تمبل» في فيلادلفيا، فالنتينا بارما، التي تشير إلى أنّ هذه الاضطرابات تطاول أكثر من مليوني شخص في الولايات المتحدة، وأكثر من عشرة ملايين في العالم.

(فرانس برس)

(جون كريستوف فيراغين/ فرانس برس)

قرن على قانون المخدرات البلجيكي

بروكسل ـ **لبيب فهمي**

لمناسبة الذكرى المئوية للنص التشريعي البلجيكي حول المخدرات، تطالب مجموعة من المنظمات بإعادة النظر في التشريع من أجل تطويره، وذلك من خلال فتح نقاش واسع حول الموضوع، يمكن أن يكون أفقه، إذا لزم الأمر، إلغاء تجريم تعاطي المخدرات وتقنين الحشيش.

تقييم

في 24 فبراير/ شباط الماضي، أصبح عمر قانون المخدرات البلجيكي قرناً من الزمن، لذا حان الوقت لتقييمه من أجل تطويره. هذه هي الرسالة التي وجهها تجمعان بلجيكيان، هما «ستوب 1921» و«سمارت اون دروكس»، اللذان يضمان مجموعة من الجمعيات والمواطنين، إلى جانب النخبة السياسية، من خلال حملة أطلقوا عليها اسم «عيد ميلاد غير سعيد». وتهدف الرسالة إلى فتح نقاش واسع حول موضوع منع المخدرات، والمطالبة بالنظر في إمكانية إلغاء تجريم تعاطيها. ويؤكّد برونو فالكنيرز، المتحدّث الرسمي باسم الحملة، لـ«العربي الجديد»، أنّ الأمر متروك للعمل البرلماني، الذي سيعتمد على استشارة الخبراء، لإخراج النموذج الأنسب لملف المخدرات. ولكننا نشدّد على ضرورة ترك السؤال مفتوحاً، فبغض النظر عن النموذج الذي سيتم اختياره، نريد أن يتم تقييمه بانتظام حتى يمكن تكييفه إذا لزم الأمر». ولتعزيز طلب التقييم هذا، وجّهت المجموعتان انتقادات لاذعة للتشريع الحالي، الذي يستند إلى حدّ كبير على القمع، وأشارتا إلى عدم فعالية مثل هذا النهج. «اليوم، على الرغم من الحظر، يتعاطى المواطنون المخدرات بشكل متزايد. فالقانون لا يمكن أن يمنعهم بشكل عملي. بالإضافة إلى ذلك، فقد تمّ تكثيف الجهود للقضاء على الاتجار بالمواد المخدّرة، لكن تأثير هذه السياسة ضئيل للغاية على مسألة تداول المخدرات. ربما في العام 1921، كان مهندسو القانون يأمنون بيوتوبيا عالم خالٍ من المخدرات ويأملون في تحقيق ذلك. لكن اليوم يبدو كلّ شيء مغايراً. فالمخدرات متوفرة بشكل سهل جداً»، بحسب فالكنيرز.

إلغاء القانون

وبحسب هذه المنظمات والشخصيات، فإلغاء تجريم المخدرات الذي يطالبون به، لا يخصّ فقط القنب الهندي أو الحشيش ولكن أيضاً جميع أنواع المخدرات الأخرى. فكما يفسّر برونو فالكنيرز، «الأشخاص الأكثر إدماناً على أخطر أنواع المخدرات، هم أيضاً الأكثر عرضة للخطر. فهؤلاء هم الأقرب إلى الجريمة والاعتقالات، بالإضافة إلى الآثار الضارة للمسارات القانونية عليهم والتي قد تجعل منهم أشخاصاً يواجهون احتمالات عدم نجاح عمليات إعادة إدماجهم في المجتمع». وأعدّت الحجج التي طرحتها المجموعتان نخبة من المتخصّصين في المخدرات، اعتماداً على تجارب سنوات من العمل. وتقول كريستين جيلان، أستاذة القانون الجنائي، والتي سهرت على إعداد هذه الحجج، لـ«العربي الجديد»، إنّ «التجريم لم يوقف مطلقاً استهلاك المخدرات والسلوكيات المرتبطة به. وإذا كان إلغاء التجريم يمكن أن يشجّع على زيادة الاستهلاك في البداية، فالأمر سيعود إلى الوضع الطبيعي. على أيّ حال، هذا ما لاحظناه في هولندا بخصوص القنب الهندي بعد السماح بتناوله في مقاهٍ خاصة». من جانبه، يقول إيمانويل هيرمانز، أستاذ علم الصيدلة، في مقال رأي، إنه «من الصعب معرفة تأثير إلغاء التجريم بدقة على الاستهلاك. لكن من ناحية أخرى، لا يبدو لي أنّ خطر التعرّض للعقاب والمقاضاة يخيف الأشخاص الذين يعانون من إدمان قوي. فتأثير المخدرات عليهم قوي جداً. فهي قادرة على التأثير في نظام التحكم الطبيعي لدينا بأكمله، عبر لمس مناطق معينة من دماغنا. ما يؤدي إلى اضطراب القيم ووقف إمكانيات الخيارات العقلانية».

بالنسبة لكريستين جيلان، فإن الرغبة في إلغاء التجريم يجب أن تنفذ جنباً إلى جنب مع فكرة أنّ السلاح الإجرامي، المخدرات هنا، تسبب آثاراً ضارّة تتطلب هي أيضاً المواجهة. «عدم تجريم المخدرات والسلوك الذي يحيط بها، يجنّب الملفات القضائية وما تعنيه من اعتقالات وملاحقات وإدانات وحبس للمستهلكين. بالطبع لم يعد الأمر كذلك بالنسبة لمدخنّي القنب الهندي في بلجيكا، ولكن من ناحية أخرى، ما زال بإمكان مستخدمي الهيروين أن يجدوا أنفسهم خلف القضبان بسبب الإدانات التي يمكن أن تتراكم، خاصة عندما يكون المستخدمون مذنبين بارتكاب جرائم لضمان الحصول على المخدرات لاستهلاكهم الخاص».

البرتغال مثالاً

يقول المتحدث باسم حملة «عيد ميلاد غير سعيد» برونو فالكنيرز: «قررت البرتغال إلغاء تجريم استخدام جميع المخدرات في عام 2001، مصحوباً بإجراءات تخصّ تعزيز الوقاية والحدّ من المخاطر ورعاية الأشخاص المدمنين. ونتيجة لذلك، لم يرتفع الاستهلاك وتطوّرت الأرقام الصحية بشكل إيجابي للغاية».

الملف

لمناسبة يوم الارض الذي يحييه الفلسطينيون في 30 مارس/آذار من كلّ عام، بعدما عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى مصادرة آلاف الدونمات من الاراضي، محاولة للإضاءة على صمود مناطق مهمّشة

يوم الأرض
صمود مناطق مهمّشة في الضفة الغربية

الخليل ـ **فاطمة مشعلة**

عند طرف الضفة الغربية الجنوبي، حيث توجد محافظتا الخليل وبيت لحم اللتان تئنّان تحت وطأة التوحّش الاستيطاني ومصادرة الأراضي، ثمّة مناطق لا يعرفها كثيرون، وقد يستغرب عدد من الفلسطينيين عند السماع بها للمرة الأولى. وعلى الرغم من اشتداد تنكيل الاحتلال الإسرائيلي بسكان هذه المناطق المهمّشة والتضييق عليهم من قبل المستوطنين، إلا أنهم متشبّثون بأرضهم ومنازلهم بقوة، ويزداد عزمهم على البقاء وسط كلّ المصاعب التي يخلقها الاحتلال.

تُعدّ منطقة مسافر يطا، في جنوب الخليل، أبرز المناطق التي يركّز الاحتلال ومستوطنوه جهودهم للاستيلاء عليها وطرد سكانها، وهذا ما لم يحصل منذ احتلال الضفة الغربية في عام 1967. وفي المسافر التي يصفها سكّانها بالمهمشة، والتي تمتدّ على مساحة 95 ألف دونم ويتنازع الاحتلال سكانها على 35 ألفاً يعيشون عليها اليوم، فإنّ عين هذا الاحتلال على أكثر قراها وخربها تهميشاً، وهي قرية أو خربة لصيفر غير المعروفة، لكنّها قد تكون أكثر قرى مسافر يطا تعرّضاً للتنكيل وسياسة التهجير من دون مبالغة.

تقع قرية لصيفر في الجهة الغربية لمنطقة مسافر يطا التي تضمّ 35 تجمعاً فلاحياً وبدوياً، عزلها الاحتلال، تطبيقاً لـ«سياسة الجدار العازل» عن قرى المسافر الأخرى، وعن مدينة يطا القريبة في عام 2008، بسياج محكم يقدّر طوله بنحو ثلاثة كيلومترات، ويخنق سكان القرية الصغيرة البالغ عددهم 100 فرد تقريباً، علماً أنّ جميعهم من عائلة واحدة هي عائلة أبو قبيطة. وعند مدخلها، أقام الاحتلال حاجزاً يصفه السكان بالبغيض، وإن تخلّصت لصيفر من الجدار، فإنّ مستوطنات وبؤرا استيطانية عدّة تحاصر أرضها من كلّ الاتجاهات. فمن الشمال نجد الحاجز ومستوطنة «بيت يتير» التي تلتف على القرية حتى جهتَي الجنوب والغرب، ومن جهة الشرق تجثم على أرضها مستوطنتا «خافات طاليا» و«متسافي يائير».

عثمان أبو قبيطة من سكان هذه القرية، يخبر «العربي الجديد» وإن رغب في عدم الكلام: «والله لا أعرف ماذا أقول، خصوصاً عن الحاجز المقام عند مدخل لصيفر. فالجنود المتمركزون هناك ينكّلون، عبر إجراءات التفتيش الصارمة والمبالغ فيها، بأيّ فرد من القرية مهما بلغ عمره». يضيف: «إذا صادف مروري بالحاجز مع أطفالي الأربعة وكانوا نياماً في المركبة، فإنّ الجنود يوقظونهم أو يجبرونني على إيقاظهم من أجل المشي صوب غرفة التفتيش. كذلك يجبرونني على إنزال عجلة المركبة الاحتياطية لتفحّصها، ولا يسمحون بإبقاء أيّ شيء في المركبة عند التفتيش. بعد ذلك، يأخذون المركبة إلى غرفة أسفلها حفرة عميقة، فيتحسّسونها ويحتجزونها ما بين نصف ساعة وأربعين دقيقة». من جهة أخرى، فإنّ النساء اللواتي يلدنّ في كلّ أنحاء العالم، يتلقّينَ قسطاً من الراحة وتُراعى ظروف ولادتهنّ. لكنّ روان أبو قبيطة (28 عاماً) زوجة عثمان أبو قبيطة، تعرّضت إلى تنكيل من قبل الجنود عند الحاجز هي ومولودها، على الرغم من أنّ ساعات فقط انقضت منذ ولادتها. تقول روان لـ«العربي الجديد» إنّه «قبل شهر وضعت ابني الأصغر بهاء، وبحسب العادة، يُمنح على المرأة ووليدها التعرّض إلى أيّ تيار هواء بارد. لكنّني في خلال عودتي من المستشفى إلى منزلي في لصيفر، أوقف جنود الاحتلال المركبة ولم يراعوا ظروفي، لا أستطيع الحركة بسهولة بسبب الوضع، ساعدني زوجي عثمان حتى وصلت إلى غرفة التفتيش».

ولم يكتفِ جنود الاحتلال بإجبار الأمّ على مغادرة المركبة وسط المطر والبرد، بل أجبروها على العودة مرة أخرى لإحضار مولودها لتفحّصه هو الآخر في غرفة التفتيش. وتشير روان باستياء إلى أنّ حلقها ما زال يؤلمها وما زالت غير قادرة على الكلام بوضوح، بالإضافة إلى الام في الأطراف والظهر، مضيفة أنّ «طفلي ما زال مريضاً بسبب إنزالنا من المركبة والتنكيل بنا على الحاجز. هو يعاني ضيقاً في التنفس وجفافاً في الصدر ويتقبّل الرضاعة بصعوبة».

من قرية جميلة إلى سجن

عثمان أبو قبيطة من سكان هذه القرية، يخبر «العربي الجديد» وإن رغب في عدم الكلام: «والله لا أعرف ماذا أقول، خصوصاً عن الحاجز المقام عند مدخل لصيفر. فالجنود المتمركزون هناك ينكّلون، عبر إجراءات التفتيش الصارمة والمبالغ فيها، بأيّ فرد من القرية مهما بلغ عمره». يضيف: «إذا صادف مروري بالحاجز مع أطفالي الأربعة وكانوا نياماً في المركبة، فإنّ الجنود يوقظونهم أو يجبرونني على إيقاظهم من أجل المشي صوب غرفة التفتيش. كذلك يجبرونني على إنزال عجلة المركبة الاحتياطية لتفحّصها، ولا يسمحون بإبقاء أيّ شيء في المركبة عند التفتيش. بعد ذلك، يأخذون المركبة إلى غرفة أسفلها حفرة عميقة، فيتحسّسونها ويحتجزونها ما بين نصف ساعة وأربعين دقيقة». من جهة أخرى، فإنّ النساء اللواتي

هناك أرض لنا حوّلها المحتلّ إلى مستعمرة عتصيون (حازم بدر/فرانس برس)

تشبّث بالصمود

وسط التجمّع الاستيطاني الضخم «عتصيون» المقام إلى جنوب بيت لحم، بالقرب من الجهة الفاصلة بين محافظتي بيت لحم والخليل، يناضل 650 فلسطينياً من سكان قرية بيت سكاريا، أو خربة الشيخ زكريا، من أجل البقاء في أرضهم. وفي الوقت الذي تتغوّل فيه مستوطنة «عتصيون» وتضخّ حكومة الاحتلال ملايين الدولارات من أجل إنعاش اليمين المتطرف فيها وإنشاء مزيد من الوحدات الاستيطانية، يُحارب المواطن عامر عودة من أجل بناء بيت سوف يهدمه الاحتلال، وربّما يحصل ذلك قبل مواصلة قراءة هذه الجملة. وردّاً على سؤال لـ«العربي الجديد» حول ما يُمنَع على سكان بيت سكاريا القيام به، يجيب عودة غاضباً: «ما المسموح أصلاً لنا؟!». يُذكر أنّ الاحتلال كان قد هدم منزل عودة في عام 2007، أمّا هو فأصرّ على إعادة بنائه قبل أن يهدمه الاحتلال من جديد وبكلّ بساطة في عام 2012. لكنّ عودة أصرّ على تكرار البناء بعد أربعة شهور فقط، ولم يأبه لتلقّيه إخطاراً بهدم منزله ستّ مرّات، على الرغم من أنّ ذلك يزيد من صعوبة العيش عليه وعلى زوجته وأولادهما الأربعة.

ويمنع الاحتلال سكان قرية بيت سكاريا الصغيرة، منذ احتلالها في عام 1967، من البناء أو التوسع العمراني، بحسب عودة الذي يوضح أنّ «هذه الإجراءات أجبرت جزءاً كبيراً من السكان على تركها والاستقرار في قرى مجاورة من قبيل بيت فجار وإرطاس والخضر، ليصير عددهم في خارج قريتهم نحو خمسة آلاف نسمة». يضيف أنّ «من بقي منهم في القرية ينتمي إلى عائلات عودة وأسعد وصوّي وأبو شاهين والصرّاف، مع العلم أنّ الاحتلال شتت شمل عائلات أخرى وصادر كلّ أراضيها منذ الاحتلال في أواخر ستينيات القرن الماضي، وأبرزها عائلة إسماعيل. والذين بقوا من الأهالي يعيشون في 60 منزلاً، كلها مخطرة بالهدم». ويتابع عودة أنّ «صمود أهالي بيت سكاريا هو بمعرفتهم المسبقة بمصير المنازل التي يشيدونها، وهو الهدم، وعلى الرغم من ذلك يواصلون البناء ويصرون على البقاء».

إنتاج زراعي محاصر

تتميّز قرية بيت إسكاريا بطبيعة خلابة ارتبطت بجمال منطقة كفار عاصيون قبل الاحتلال، وما زالت تُعرف بجمال أحراشها وأراضيها. ويمارس من تبقّى من الأهالي الزراعة، وتُعدّ اللوزيات من قبيل الخوخ والمشمش بالإضافة إلى الفصوليات والقرنبيط والفقوس والعنب أبرز الزراعات. لكنّ مستوطني «عتصيون» وبؤرها الاستيطانية، خصوصاً «الحبيلة» و«الون شافوت» و«هوستوريم»، لا يتركونها تكمل دورة نموّها. ويخبر عودة أنّ «هؤلاء المستوطنين ينتظرون حتى تثمر الأشجار أو حتى تصل إلى موسمها مثل دوالي العنب، لكي يقضوا عليها أو يقطعوها. كأنهم بذلك يخطّطون لذلك بعناية، فيتركون المزارع بهتة بها لسنوات وعند اقتراب موعد انتفاعه منها يقضون عليها». يضيف عودة بمرارة أنّ «سكان قرية بيت سكاريا يحاولون تسويق ما ينجو من منتجاتهم الزراعية في سوق مدينة بيت لحم على بسطات، لكنّ إجراءات البلدية وضعف الإقبال على الشراء يحول دون نجاحهم في ذلك، وهو ما يُجبرهم على رمي المنتجات بعد تلفها أحياناً».

تجدر الإشارة إلى أنّ بعد أيام يبدأ موسم الحراثة في فلسطين، ويتخوّف سكان بيت سكاريا من اعتداءات المستوطنين المتوقّعة وتنكيل جنود الاحتلال وحراس المستوطنات بهم، لدرجة مطالبة الأهالي بإنهاء الحراثة بين حين وآخر كما في كلّ موسم، بالإضافة إلى تعرّض المزارعين إلى الاعتداء بالضرب من قبل المستوطنين والجنود وتدمير ممتلكاتهم ومركباتهم. ويشدّد عودة على أنّ «سكان بيت سكاريا يحاربون محاولات اجتثاثهم من أرضهم بزراعة كلّ سنتيمتر فيها. فالاحتلال صادر 7500 دونم من أراضي القرية منذ احتلالها، وأبقى لنا نحو 1500 دونم نزرعها بمعظمها، على الرغم من معرفتنا بأنّها قد تُقتلع أو تُدمّر أو تُحرم من ثمارها أو ربما تتلف الثمار المتبقية من دون تصريفها. لكنّنا نستثمر أيّ مساحة ممكنة من أرضنا لحمايتها من الاحتلال، بما فيها الأراضي المحيطة بمنازلنا المسقوفة بالصفيح».

> مسافر يطا من المناطق التي يحاول الاحتلال طرد أهلها منها

> يتشبّث الفلسطينيون بمناطقهم المهمّشة رغم كلّ ما يواجهونه

95,000
دونم هي مساحة منطقة مسافر يطا في محافظة الخليل، جنوبي الضفة الغربية، التي تضمّ 35 تجمعاً فلاحياً وبدوياً

غزة: وثائق أراضي الأجداد

يوم الأرض، في غزة، مليء بمشاعر مؤلمة، إذ يعيد الأهالي إلى أحداث مسيرات العودة، عامي 2018 و2019، التي قتل الاحتلال كثيراً من المشاركين فيها

غزة ـ **امجد ياغي**

عدا عن ذكريات الألم والفقد التي يتسبب بها يوم الأرض للفلسطينيين في قطاع غزة، ممن خسروا أحباءهم في مسيرات العودة، التي نظمت إلى الحدود الشرقية للقطاع، وفتحت قوات الاحتلال النار على المشاركين فيها، فإنّ هناك من تشغلهم وثائق وخرائط وصور قديمة ومفاتيح، ورثوها عن أجدادهم ممن عاشوا نكبة العام 1948. وهي الكنوز التي نقلوها معهم في تهجيرهم إلى مناطق الشتات المختلفة، ومنها غزة. في القطاع، يحتفظ الأبناء والأحفاد، اليوم، بتلك الوثائق التي يصرّون على توريثها من جيل لجيل بما يحفظ ذاكرة العودة.

أدهم أديب سليم المدهون (32 عاماً) ناشط شبابي من غزة، تعود أصول أهله إلى مدينة المجدل المحتلة خلال النكبة الفلسطينية عام 1948. عائلته من أكبر العائلات من مدينة المجدل، وأقامت بعد الهجرة في أكبر مخيمات قطاع غزة التابعة لوكالة الأونروا، حتى أنّها أصبحت تعتبر من أكبر عائلات القطاع اليوم، من المهجّرين. عاش جده في البداية في مخيم الشاطئ، وأنجب 13 ابناً، منهم من ولد في المجدل. يحافظ المدهون على وثائق ملكية جده لأراض في مدينة المجدل تعود إلى أربعينيات القرن الماضي، وقد غلفها كي لا تهترئ أكثر. تحمل الوثائق ختم حكومة فلسطين، وعليها تاج ملكي وأسد في إشارة إلى الانتداب البريطاني. كان جده تاجر قماش قبل النكبة، وفي غزة علّم أبناءه الخياطة فعملوا فيها. كان جده كثيراً ما يأمل بالعودة إلى أرضه ويحافظ على المستندات أكثر مما يحافظ على غيرها مما يملك، بحسب حفيده. يقول المدهون لـ«العربي الجديد»: «هذه الأوراق إثبات للملكية في أرض فلسطين، وعلى العكس من الرواية الإسرائيلية، فإنّ وثائق ملكية جدي تثبت ملكيته 150 دونماً، لكنّه توفي في السبعينيات، وأصبح لجدي أحفاد من بعض أحفاده. وصل نسل جدي وحده إلى نحو 100 فرد، لكن حتى اليوم، في اللقاءات الشبابية وحتى أمام السياسيين، أتحدث عن إثبات الملكية التي نحافظ عليها، وسنورثها لأبنائنا وأحفادنا».

في مخيم الشاطئ، غربي مدينة غزة، يملك أحمد صيام (42 عاماً) وثيقة ملكية أراض خُتمت بعبارة: حكومة عموم فلسطين. تبيّن الخريطة ملكية جده المتوفى قبل 25 عاماً في عمر 87 عاماً، فريد صيام تلك الأرض التي تبلغ مساحتها عشرين دونماً. كانت من أهم الوثائق التي أخرجها جدّه معه خلال التهجير من قرية الجورة التي تقع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط على بعد كيلومترين إلى الغرب من مدينة المجدل. كان جده يحتفظ، عندما هُجّر من أرضه، بوثائق ملكية الأراضي، وبجوار سفره المسجل باسم حكومة عموم فلسطين كذلك، والذي كان باللغتين العربية والإنكليزية، ودفتر العائلة، علماً أنّ بعض أنسبائه هُجّروا إلى مدينة غزة، فيما جزء آخر غادروا إلى مخيمات الضفة الغربية والأردن. وبعد وفاته جرى توزيع كلّ واحدة من الوثائق والمستندات على الأبناء، واحتفظ إبراهيم صيام، والد أحمد، بوثيقة الملكية لأنّه الأكبر بين أشقائه السبعة. يقول صيام، لـ«العربي الجديد»: «عندما احتلّ قطاع غزة، عام 1967، وبدأ أهالي القطاع يذهبون إلى الأراضي المحتلة للعمل، كان جدي يسأل والدي في كلّ مرة: هل شاهدت الجورة؟ أو هل مررت منها؟ وفي مرة، دخل جدي إلى الأراضي المحتلة في الثمانينيات، رفقة والدي، وشاهد أرضه المغتصبة، وبكى كثيراً. وجدها مزروعة بالفواكه، فنادى مسؤول المزرعة فرحب به الأخير في البداية، لكنّ جدي نظر إليه وقال له: هذه أرضي، فغضب مسؤول المزرعة، وصرخ في وجه جدي: روح (ارحل)».

شلبي هارون (50 عاماً) يقيم في حي الرمال بمدينة غزة، تعود أصول أسرته إلى قرية وادي حنين، إلى الغرب من مدينة الرملة المحتلة، على بعد تسعة كيلومترات منها. والده سعدي هارون كان يحتفظ بوثائق ملكية الأراضي في يافا ووادي حنين. واليوم، يحتفظ بها شلبي، ويرفض التفريط بها. كان والده تاجر زيتون وحمضيات، وتوفي عام 2005 عن عمر مائة عام. كان لدى والده 43 دونماً في يافا، وكان يزرع فيها الزيتون والحمضيات، ويصدّرها الى تركيا وقبرص وإيطاليا، كما كان يملك 4 دونمات في وادي حنين، إذ كان يزرع بالقرب من منزله أشجار النخيل، وعلم في بداية التسعينيات أنّ منزله كان لا يزال على حاله، وحتى النخيل. لكنّ شلبي لا يعرف شيئاً عمّا حلّ بالمنزل اليوم. يقول لـ«العربي الجديد»: «أوراق ملكية الأراضي ليست مجرد عقود عادية، بل إنّها لكثيرين فلسطين التاريخية. الحسرة كانت أكبر لدى من ضاعت أوراقهم الثبوتية خلال التهجير، فالجميع كان يظنّ أنّها مسألة أيام قبل العودة إلى أملاكهم وأراضيهم، خصوصاً بعد قرار الأمم المتحدة 194 بالسماح للاجئين بالعودة لديارهم وتعويضهم» وهي الغربة التي طالت أكثر من 72 عاماً، حتى اليوم.

قيمة تاريخية (محمد الحجار)

من جيل الى جيل (محمد الحجار)

الجزائر: حاملو شهادة الدكتوراه ينتظرون التوظيف

أزمة الدكتوراه في الجزائر مزدوجة، إذ ترتبط بالخريجين، كما بالمتقدمين للدراسة. هؤلاء عاطلون من العمل يطالبون بتوظيفهم، وأولئك يتهمون السلطات بعدم الشفافية في امتحانات القبول

احتجاجات متواصلة أمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (فاروق باطيش/ فرانس برس)

الجزائر ـ **فتيحة زماموش**

تشهد الجامعات الجزائرية حالة من الغضب، من جراء انتظار أكثر من 12 ألفاً من حاملي شهادة الدكتوراه، الإفراج عن نتائج مباريات التوظيف الخاصة بهم، ما دفعهم لتنظيم وقفات احتجاجية دورية أمام مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وهو غضب ينسحب على طلاب الدكتوراه أيضاً الذين يشعرون أنّ آفاق التوظيف المستقبلي أمامهم مسدودة.

بالنسبة للطلاب، فإنّ الطريقة التي سلكتها الوزارة بفتح امتحانات القبول في الدكتوراه، منذ مارس/ آذار، حتى الأول من إبريل/ نيسان، أثارت جدلاً في البلاد، بعدما منحت الحكومة وبامر من الرئيس عبد المجيد تبون، الفرصة لجميع الحاصلين على شهادة الماجستير، باجتياز الامتحان، تطبيقاً لمبدأ المساواة بين الجميع، لبلغ عدد المرشحين رقماً قياسياً (أكثر من 32 ألف طالب)، لتكون المفارقة بأنّ ما بين 70 و75 في المائة من المرشحين الذين قبلت ملفاتهم تغيّبوا عن الامتحان.

وعلّق الاتحاد الوطني للباحثين والدكاترة (نقابة طلابية تُعنى بمشاكل العاطلين من العمل) بأنّ الآلاف من الطلاب فقدوا الأمل في اجتياز مسابقة الدكتوراه، إذ يشكّك كثيرون في نزاهة الامتحان من جهة، ومن ضبابية مصير الحاصلين على الدكتوراه مستقبلاً من جهة أخرى.

وقال الطالب وليد يومهني في كلية العلوم الاقتصادية بجامعة دالي براهيم بالعاصمة الجزائرية (حاصل على شهادة ماستر) «الامتحان بات ينحصر بمقاعد قليلة جداً تصل إلى ثلاثة في كلّ اختصاص، ما يعني أنّ فرصة النجاح ضئيلة، معتبراً أنّ سبب مقاطعته يعود إلى غياب الشفافية. يتساءل يومهني، في حديث إلى «العربي الجديد»، عن جدوى إجراء امتحانات القبول في جامعة معينة وهي محسومة مسبقاً لمتخرجيها بالذات، مُنبّهاً إلى ما وصفه بـ«الإجحاف بحق كثير من المتفوقين في دفعات الماستر» وهو ما يبرر تراجع عدد كبير من الطلاب عن تقديم الامتحان الخطي، بعد تقديم طلباتهم لإجرائه.

وتسبّبت بعض الأخطاء المسجّلة في مراكز تصحيح مسابقات الدكتوراه ببعض الجامعات الجزائرية في تراجع الآلاف عن خوض الامتحان. وأثير جدل كبير في تسريب أسئلة المسابقات في عدد من الشهادة الدكتوراه في منصب مستشار في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والعلمي والثقافي والمهني، الذي سيتم عن طريق مسابقة على أساس الشهادة للمرشحين الحائزين على الدكتوراه، أو شهادة معادلة لها بحسب المركز الإداري». وكشف مصدر مطلع على المشروع لـ«العربي الجديد» أنّه عقب سريان مفعول المرسوم سيجري دمج الموظفين الحاصلين على شهادة الدكتوراه في الرتب المصنفة بحسب السلم الترتيبي لدى القطاع المعني بالتوظيف، وإلى حين الإفراج عن المرسوم النهائي، فإنّ المشروع «يعزز الفرص أمام حاملي شهادات الدكتوراه غير الموظفين، للاستفادة من مكافأة عن نشاطات البحث المنجزة، ومن بدل شهري يحدد استناداً إلى الشهادة بمختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى مهن التعليم بالمؤسسات الجامعية. ويوضح المشروع، بحسب ما جاء في بيان الوزارة «كيفية توظيف حاملي شهادة الدكتوراه في منصب مستشار في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والعلمي والثقافي والمهني، الذي سيتم عن طريق مسابقة على أساس الشهادة للمرشحين الحائزين على الدكتوراه، أو شهادة معادلة لها بحسب المركز الإداري». وكشف مصدر مطلع على المشروع لـ«العربي الجديد» أنّه عقب سريان مفعول المرسوم سيجري دمج الموظفين الحاصلين على شهادة الدكتوراه في الرتب المصنفة بحسب السلم الترتيبي لدى القطاع المعني بالتوظيف، وإلى حين الإفراج عن المرسوم النهائي، فإنّ المشروع «يعزز الفرص أمام حاملي شهادات الدكتوراه غير الموظفين، للاستفادة من مكافأة عن نشاطات البحث المنجزة، ومن بدل شهري يحدد استناداً إلى الراتب التقاعدي الشهري للباحث الدائم في رتبة أستاذ باحث» بحسب المصدر.

وفي هذا المنحى، تنظر الدكتورة وهيبة عبد اللاوي، من جامعة العلوم والتكنولوجيا بقسنطينة، شرقي الجزائر، بعين الحسرة لما يعيشه حاملو شهادات الدكتوراه في الجزائر، إذ اعتبرت المشروع حلاً مؤقتاً لأزمة دائمة، كما تقول لـ«العربي الجديد»، تضيف أنّها حلول انتقالية ولفترة محددة، ما يضع الآلاف على حافّة البطالة مجدداً فور انتهاء عقود العمل، على حدّ قولها.

> ما بين 70 و75% من المرشحين الذين قبلت ملفاتهم تغيّبوا

> كُلّفت لجنة بإعداد مشروع قانون أساسي خاص بالحاصلين على الدكتوراه

وفيما ترفض تنسيقية حملة شهادات الدكتوراه في الجزائر، هذه الحلول «المجحفة» في حقّ الباحثين الجزائريين، وتحميلهم عبء البطالة مجدداً بعد عامين من التوظيف، تتساءل عبد اللاوي عن جدوى فتح امتحان القبول بالدكتوراه أمام الآلاف من طلاب الماجستير والماستر، إذ إنّ الواقع يشير إلى أنّ ذلك يعني فتح باب جديد للبطالة.